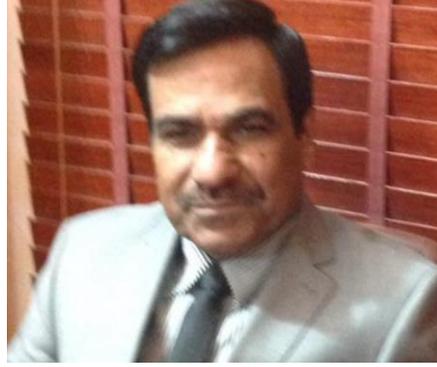




## أوراق في السياسات النفطية



### أ. د. نبيل جعفر المرسومي\*: كم سيخسر العراق من احالة حقلي نهر بن عمر وارطاوي لشركتي اكسون موبيل وبتروتشاينا؟

يقترّب العراق من توقيع اتفاق بقيمة 53 مليار دولار مدته 30 عاماً مع إكسون موبيل الامريكية وبتروتشاينا الصينية لتطوير البنية التحتية النفطية في الجنوب في إطار مشروع طاقة عملاق، يتضمن مشروعاً لمعالجة مياه البحر ونقلها الى الحقول النفطية الجنوبية والتي بدورها تحتاج الى انابيب ومحطات معالجة مياه "عملاقة".

ويضم المشروع ايضاً منظومة جمع النفط وتخزينه ومن ثم تصديره، والتي تتضمن 62 مشروعاً، تم إنجاز 22 مشروع منها. ان الجزء الاكبر من المنظومة يضم خزانات تحوي أكثر من 60 خزاناً كبيراً للمياه، تصل كمية الخزن فيه الى أكثر من 30 مليون برميل، الى جانب إعادة تأهيل وبناء خطوط أنابيب جديدة للتصدير.

كما يتضمن المشروع احالة حقلي نهر بن عمر وارطاوي اليهما واللذان تستثمرهما حالياً شركة نفط البصرة واللذان يحتويان على كميات كبيرة من الغاز المصاحب تصل الى 560 مليون قدم مكعب من الغاز، والتي تحتاج الى ان تعالج لإنتاج الطاقة



## أوراق في السياسات النفطية

الكهربائية وايضا للبتروكيماويات. ان احالة حقلي نهر بن عمر وارطاوي للاستثمار من قبل شركتي اكسون موبيل الامريكية وبتروتشاينا الصينية يأتي ضمن سياق احالة كل الحقول النفطية المنتجة بما فيها حقول الجهد الوطني للاستثمار من قبل الشركات الاجنبية وتحويل الشركات النفطية الوطنية الى مشغل وهو ما يمثل اولوية مهمة للسياسة النفطية العراقية.

يقع حقل نهر عمر شمال شرق محافظة البصرة بمسافة 36 كم، يبلغ طوله 32 كم وعرضه 17 كم، تاريخ اكتشافه 1949 م، يبلغ مجموع الاحتياطي فيه 231 مليون برميل وهو من النفوط الخفيفة، وينتج من مكمنين رئيسيين هما مكمن بن عمر ومكمن الزبير. ينتج حقل نهر بن عمر، الذي تديره حاليا شركة نفط البصرة الحكومية، أكثر من 40 ألف برميل يوميا من النفط و25 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الطبيعي، وتصل نسبة الغاز / النفط في هذا الحقل الى 49.5 متر مكعب من الغاز المصاحب لكل برميل نفط خام منتج وهي الاعلى بين الحقول العراقية إذ انها لا تزيد في حقل الرميلة عن 16.5 متر مكعب وفي حقل الزبير عن 18.65 متر مكعب وفي حقل مجنون عن 14.18 متر مكعب من الغاز لكل برميل نفط خام منتج.

اما حقل ارطاوي فيقع في البصرة جنوب العراق، اكتشف من قبل شركة نفط البصرة عام 1948 لكن لم يطور الا حديثا من قبل شركة النفط الوطنية ويحتوي على 5% من الكبريت ويتكون من مكمن اليمامة. يبلغ الاحتياطي المثبت فيه نحو 1.693 مليار برميل. يبلغ معامل الاستخلاص فيه 35%. وبلغ عدد الابار المحفورة 15 بئرا لغاية عام 2016.

بلغت كلفة الانتاج في حقول الجهد الوطني ومنها هذين الحقلين لعام 2016 حوالي (2.5) \$ لكل برميل منتج داخل حدود الحقلين فقط



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في السياسات النفطية

دون حساب التكاليف المشتركة للنقل والخزن والحماية والمصاريف الادارية والتسويقية والتصدير. فيما ستصبح كلفة انتاج البرميل الواحد من حقول الجهد الوطني 3,6 دولار بعد ضرب نسبة الانتاج في النفقات الانتاجية والتسويقية والادارية ستضاف هذه النفقات الاضافية الى تكاليف الانتاج الاساسية للحقول النفطية.

تبلغ تكلفة انتاج برميل اضافي منتج في اليوم فوق خط الشروع بعد سبع سنوات وكلفة الحفاظ على الانتاج الاصلي ومقاومة الانخفاض المكملي 5% في حقول الجهد الوطني ومنها حقلي نهر بن عمر وارطاوي 6296 دولارا وهي كلفة منخفضة بالمقارنة مع الحقول المنتجة الاخرى المستثمرة بموجب جولة التراخيص الاولى اذ تصل في حقل الرميلا الى 21742 دولارا وفي حقل الزبير 15347 دولارا وفي حقل غرب القرنة 1/ اتصل الى 10547 دولارا.

ينتج الحقلان أكثر من 125 ألف برميل يوميا. وحسب المعلومات المتوافرة فإن ذروة الانتاج في العقد الجديد مع الشركتين الاجنبيتين ستبلغ 500 ألف برميل يوميا وسيحصل العراق على نسبة تصل الى 88% من عائد برميل النفط بعد حسم التكاليف. وعلى وفق اسعار النفط الحالية فإن السعر الصافي لبرميل النفط بعد طرح التكاليف سيتجاوز 50 دولارا تكون حصة العراق منه 44 دولارا وحصة الشركتين الاجنبيتين 6 دولارات للبرميل الواحد وهو أكثر بضعفي العائد الذي تحصل عليه الشركات الاجنبية التي فازت بعقود جولة التراخيص الاولى (حقول الرميلا والزبير وغرب القرنة 1 وميسان) وهو ما يعرض العراق لخسارة كبيرة تصل في حال وصل الانتاج الى نصف مليون برميل يوميا الى نحو ثلاثة ملايين دولار يوميا اي 1.098 مليار دولار سنويا. فضلا عن ذلك فإن النموذج الاولى التي توصلت اليه احدى اللجان المشكلة في وزارة النفط تقضي بأن أي زيادة في اسعار النفط تفوق اسعار خط



## أوراق في السياسات النفطية

الشروع تذهب كلها الى الشركتين المستثمرتين (اكسون موبيل وبتروتشاينا). وعلى الرغم من أن هناك جهودا تبذل لتخفيض حصة الشركتين عن الزيادة في اسعار النفط لكي تكون مناصفة بين الشركتين والحكومة العراقية إلا انها مع ذلك تمثل هدرا واضحا للمال العام العراقي ويكبد العراق خسائر مالية غير مبررة فيما يضاعف من ارباح الشركتين المستثمرتين.

هناك شكوك كبيرة حول ذروة الانتاج في هذا العقد اذ سبق وان وقعت وزارة النفط على عقود التراخيص الاولى والثانية التي تضمنت الوصول الى 12 مليون برميل يوميا عام 2017 لكن انتاج العراق عام 2019 لم يصل أكثر من 4.5 مليون برميل يوميا والحديث عن ان العراق سيحصل على ارباح تقدر بنحو 400 مليار دولار من توقيع العقد مشابه تماما لما قاله الشهرستاني الذي وعد العراقيين بالحصول على 6 ترليون دولار من عقود التراخيص ولم يحصل العراق منها الا على النزر اليسير.

والسؤال هنا لماذا تفضل وزارة النفط الشركات الاجنبية على الجهد الوطني؟ الم يقل وزير النفط في مناسبات عدة انه يدعم الجهد الوطني في تطوير الحقول النفطية! ان ابقاء هذه الحقول ضمن الجهد الوطني هو ضرورة اقتصادية وطنية خاصة وان كلف تطوير هذه الحقول منخفضة جدا اذ لا تزيد كلفة استخراج البرميل فيها عن دولارين ونصف وهي اقل بكثير من كلف الاستخراج في الحقول التي تم احالتها الى الشركات الاجنبية التي زادت عن 10 دولارات ومما يعزز ضرورة استثمارها وطنيا هو توفر الموارد المالية نتيجة لارتفاع اسعار النفط فضلا عن توافر الامكانيات البشرية والخبرات اللازمة، فضلا عن ان شركة نفط البصرة هي من الشركات العملاقة التي يعمل فيها اكثر من 30 الف موظف وتمتلك محطات عزل وكبس وضخ وتصدير ومستودعات خزن وشبكات خطوط الانابيب من البصرة الى جميع خطوط التصدير الاستراتيجية ومن غير المنطقي فنيا واقتصاديا ان تتحول هذه



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق في السياسات النفطية

الشركة الى مشغل فقط. كما ان الابقاء على الاستثمار الوطني لحقول الجهد الوطني ومنها حقلي نهر عمر وارطاوي يوفر المزيد من فرص العمل للعراقيين ويضيف مرونة على السياسة النفطية خاصة وان العراق ليس في حاجة حاليا الى اضافات كبيرة في انتاجه النفطي في ضوء التزام العراق بحصته الانتاجية ضمن اوبك لتعزيز اسعار النفط.

(\* ) أستاذ علم الاقتصاد، جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 27 ايلول/سبتمبر 2019

<http://iraqieconomists.net/>